

الشخصية القانونية للروبوت: تحد جديد للقواعد القانونية

Granting Legal Personality to Robots: New Challenge to Legal Principles

سارة عزوز*، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة 1

sarra.azzouz@univ-batna.dz

تاريخ إرسال المقال: 2024/09/13 تاريخ قبول المقال: 2024/10/31 تاريخ نشر المقال: 2024/11/20

الملخص:

إن التطور الذي يشهده العالم اليوم في مجال الذكاء الاصطناعي يشكل العديد من التحديات القانونية، أهمها الإشكالات المرتبطة بمنح الشخصية القانونية للروبوت، باعتبار أن هذا الأخير عبارة عن آلة ذكية قادرة على اتخاذ قرار ذاتي دون تدخل. ففي العصر الحالي، تلوح في الأفق حقيقة علمية تنذر بقدوم الثورة الصناعية الرابعة. لا بد من الإشارة إلى أن الروبوتات قد أثارت جدلاً واسعاً في الأوساط القانونية بخصوص طبيعتها القانونية وإمكانية تصنيفها كأشخاص قانونيين قادرين على تحمل المسؤوليات وامتلاك الحقوق، وقد انقسمت الآراء بين معارض لإعطاء الروبوتات صفة قانونية ومؤيد للفكرة بضرورة منحها هذه الصفة.

الكلمات المفتاحية: الروبوت، الذكاء الاصطناعي، الشخصية القانونية، الشخصية الافتراضية .

Abstract:

The development in the field of Artificial Intelligence poses many legal challenges; most particularly, those associated with granting legal personality to robots, on the basis that the latter is an intelligent machine capable of making autonomous decisions. This has become, now, a scientific truth that heralds a fourth industrial revolution.

We note that robots have created a controversy within the legal community, because of their legal nature and the extent to which they may be considered legal persons with obligations and rights. Thus, opinions on whether the robot should be considered a legal person vary between opponents and advocates.

Key words: Robot; Artificial Intelligence; Legal Personality; Virtual Personality.

المقدمة:

يشهد العالم المعاصر تطوراً تكنولوجياً متسارعاً تجاوز إلى حد بعيد ما حققته الثورة الصناعية الرابعة من تغييرات في كافة الميادين، حيث سعى الباحثون إلى وضع نظريات علمية جديدة وتطوير تقنيات مبنية

عليها، بهدف جعل الكمبيوتر يؤدي الأعمال التي يقوم بها البشر بطريقة أفضل، وهذا ما يعرف بتقنيات الذكاء الاصطناعي اليوم.

وننوه في هذا الصدد إلى أنه بعد أكثر من نصف قرن من البحث في تقنيات برمجة الذكاء الاصطناعي أصبح الحلم بخلق الآلات الذكية حقيقة واقعية أي إحداث كائن جديد وهو الإنسان الآلة أو الروبوت. وتعد الروبوتات من أهم مظاهر الذكاء الاصطناعي في وقتنا هذا، وبشكل أكثر دقة، فهي تشكل واحدة من المجالات الرئيسية لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي المتقدمة التي تستهدف تقليد السلوك البشري الذكي عبر برمجيات مزودة بالقدرة على التفكير واتخاذ القرارات بشكل مستقل.

وباعتبار أن هذا الكائن الجديد- الروبوت- لم تحدد أطرافه القانونية بعد في التشريعات المقارنة وكذا التشريع الجزائري، غير أنه لا يمكن إنكار الأضرار التي من الممكن أن تحدثها هذه الروبوتات الذكية، وعليه ارتأينا من خلال هذه الورقة البحثية التطرق إلى الشخصية القانونية للروبوت: تحد جديد للقواعد القانونية.

ولدراسة هذه الموضوع لا بد من الإجابة الإشكالية الآتية: "على أي اعتبار يمكن منح الشخصية القانونية للروبوت؟"

وللإجابة عن هذه الإشكالية اعتمدنا على المنهج التحليلي لتحليل الآراء الفقهية والنصوص القانونية التي يمكن الاستناد إليها في هذا الموضوع، كما تم الاستعانة بالمنهج الوصفي فيما يخص الإطار المفاهيمي للموضوع.

وتأسيسا على ما تقدم سنقسم موضوعنا إلى مبحثين:

المبحث الأول: إشكالات منح الشخصية القانونية للروبوت

المبحث الثاني: النتائج المترتبة عن الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت

المبحث الأول: إشكالات منح الشخصية القانونية للروبوت

تُقدم العلوم التكنولوجيا في الوقت الحالي الذكاء الاصطناعي¹ المتجسد في الروبوتات، هذه الأخيرة التي تكون قادرة على التعلم والتنظيم بفضل الخوارزميات والشبكات العصبية وغيرها من الأدوات، غير أن الإشكال في هذه الروبوتات يظهر في صعوبة تحديد الشخصية القانونية لها.

وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث توضيح فكرة إمكانية الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت في المطلب الأول، ثم بيان الطبيعة الخاصة للشخصية القانونية للروبوت وشروط منحها في المطلب الثاني.

المطلب الأول: إمكانية الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت:

القانون، من جانبه، لا يعترف إلا بالأشخاص الطبيعيين² والاعتباريين، مانحًا لكل منهما وضعًا قانونيًا يتناسب مع خصائصه وطبيعته الفريدة. لكن مع التطور ظهر ما يسمى بالشخص الافتراضي *personne*

virtuelle، وما يسمى كذلك بالروبوتات الذكية³، وهذه الشخصية الأخيرة لا يمكن تصنيفها وفق التصنيف السابق⁴، وبالتالي يصعب منحه الشخصية القانونية.

وننوه في هذا الشأن إلى أن الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت ككيان قانوني سيؤدي إلى تخلص المنتجين والجهات المسؤولة الأخرى من مسؤوليتهم، وعليه اختلفت الآراء بين معارض لفكرة الشخصية القانونية للروبوت (الفرع الأول)، وبين مؤيد للاعتراف بالشخصية القانونية التي أصبحت اليوم من الأساسيات (الفرع الثاني). وسنوضح ذلك على النحو الآتي بيانه.

الفرع الأول: معارضة الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت:

ذهب جانب من الفقهاء على المستويين الأوروبي والأمريكي إلى عدم قبول فكرة الاعتراف للروبوت بالشخصية القانونية لكون هذه الفكرة تجانب الصواب للعديد من الاعتبارات، فالجمعية الأوروبية الداعمة لمشروع الروبوتيك Eu Robotic Association، لم تؤيد فكرة الاعتراف بأنها كيانات قانونية لها مركز قانوني شبيه بالشخص الطبيعي⁵.

بينما ذهب بعض من الفقهاء القانونيين إلى أنه لا يوجد دافع قوي يستدعي منح الروبوتات شخصية إلكترونية، معتبرين أن الروبوتات ستظل مجرد أدوات قانونياً. وأضافوا أنه يمكن معالجة المشكلات المترتبة على الأضرار التي تسببها هذه الروبوتات عبر تطبيق نظام التأمين الإلزامي لحوادث الروبوتات وإنشاء صناديق خاصة لتعويض عن هذه الأضرار كإجراء تأميني إضافي في حال غياب التغطية التأمينية⁶.

كما عارض الفقيهان M. Bourgeois و G. Loiseau فكرة منح الشخصية القانونية للروبوتات، مشيرين إلى أن الاعتراف بهذه الشخصية قد يؤدي إلى تقليل مسؤولية المنتجين والمستخدمين عن الأجهزة الذكية. وببينا أن هذا الاعتراف قد يخفض من حرص المصنعين والمستخدمين على اختيار وتصنيع روبوتات آمنة، نظراً لأن المسؤولية ستنتقل إلى الروبوتات نفسها⁷.

والجدير بالذكر في هذا الشأن أن النفع الاجتماعي لا يستدعي منح هذه الكائنات مراكز قانونية غير عادية، وإلا سنجد أنفسنا مع شخصيات قانونية غير حقيقية⁸.

وفي ذات السياق فإن منح الشخصية القانونية للروبوت الذكي قد يثير إشكالية لمن تمنح الشخصية القانونية، هل للذكاء الاصطناعي أو الهيكل الذي جسّد فيه هذا الذكاء؟ أي جسم الروبوت؟ أما القانون، فيمنح الشخصية القانونية للأشخاص الطبيعيين بناءً على وجودهم الجسدي، مستقلاً عن مفهوم الذكاء أو الوعي، وذلك ضمن ما يعرف بأهلية الوجوب التي تُعطى لكل إنسان حي، بعكس أهلية الأداء التي تتطلب الوعي والإدراك⁹.

إضافة إلى ما سبق فإن الروبوت لا يتمتع باستقلالية تامة لأنه دائماً ما يحتاج لتدخل الإنسان في حالة حدوث أي مشكل تقني¹⁰. وفي هذا الصدد برز اتجاه آخر يدعو إلى إعادة النظر في المفهوم التقليدي للشخصية القانونية وعلى ضرورة منح الروبوت شخصية قانونية وهو ما سنوضحه على النحو الآتي بيانه.

الفرع الثاني: ضرورة الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت الذكي:

في المقابل، ظهرت آراء أخرى تدعم فكرة منح الشخصية القانونية للروبوتات الذكية، ردًا على الانتقادات الموجهة للرأي المعارض لهذا التوجه. ويستند هذا الاتجاه على الفكرة التي أساسها أن كل البشر هم أشخاص، لكن ليس كل الأشخاص ببشر، إضافة إلى أنه يجوز الاعتراف للشخص الافتراضي الذكي بالشخصية القانونية والذي أصبح من الأساسيات الوقت الحالي، فنكون أمام نوع من الأشخاص لا يعرفهم القانون، حيث جاء في تعبير أحد المؤلفين: "أن الروبوت ليس إنسان وليس حيوان، إنما هو نوع جديد، والنوع الجديد يعني فئة قانونية جديدة"¹¹.

ووفق لهذا الرأي فإن النظام الآلي ليس عبارة فقط عن عناصر ملموسة وغير ملموسة، وإنما قد يحمل الشخصية القانونية، لكن يثار التساؤل بخصوص صفة الشخص، هل يتم الاعتراف لها بالشخصية الطبيعية التي يكتسبها البشر أو الشخصية المعنوية التي تكتسبها كيانات خاصة حددها القانون أم لا بد من إيجاد شخصية قانونية جديدة تتناسب مع الطابع الخاص للذكاء الاصطناعي؟

واستنادا على ما سبق بيانه فإنه لا يمكن الاعتراف للروبوت الذكي بالشخصية الطبيعية لأنها تتطلب توفر شروط خاصة لاصيقة بالبشر طبقا لما نصت عليه المادة 25 الفقرة الأولى من القانون المدني الجزائري، كما لا يمكن الاعتراف له بالشخصية المعنوية لأن اكتساب هذه الشخصية يكون بحكم القانون. وهو ما دفع جانب من الفقه إلى القول بضرورة الاعتراف للروبوتات الذكية بالشخصية القانونية وهذا ما أيده الفقيه Dider Guével الذي دعا إلى ضرورة التفكير في التوسع في فكرة الشخصية القانونية، فلا يجب حصرها في أشخاص طبيعية وأشخاص معنوية¹².

يرتكز هذا الاتجاه الذي يدعم منح الروبوت الذكي الشخصية القانونية على أساس إضافي ينص على أن الروبوت، كلما كان قادراً على صنع القرارات وتنفيذها بشكل مستقل دون تدخل بشري، لا يجب اعتباره مجرد جسم خاضع لسيطرة الآخرين (كالصانع أو المالك أو المستخدم أو المصمم) بل يُعتبر كياناً مستقلاً¹³. بمعنى آخر أن أي كيان يتمتع بوعي ذاتي وإرادة مستقلة يكون أهلاً للتمتع بالشخصية القانونية، هذا ما يسعى إلى تنفيذه البرلمان الأوروبي بمقتضى توصية الصادرة في 17 فيفري 2017، حيث طلب من اللجنة المعنية بصياغة قواعد القانون المدني المتعلقة بالروبوتات أن تأخذ في اعتبارها منح الشخصية الالكترونية للروبوت في الحالات التي يمتلك فيها الروبوت قدرة القرار المستقل أو التفاعل بشكل مستقل مع الأطراف الأخرى¹⁴.

المطلب الثاني: الطبيعة الخاصة للشخصية القانونية للروبوت الذكي وشروط منحها:

سنعالج في هذا الموضع من الدراسة الطبيعة الخاصة للشخصية القانونية للروبوت الذكي (الفرع الأول)، ثم بيان شروط منح هذه الشخصية الخاصة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الطبيعة الخاصة للشخصية القانونية للروبوت الذكي:

من خلال توصية السالفة الذكر يتضح أن البرلمان الأوروبي لم يجبر الدول بتكريس وتبني شخصية القانونية للروبوت الذكي، بل طرح توصيات للدول للأخذ بهذه الشخصية وتبنيها في تشريعاتها مؤكداً بأن التسارع المتزايد للذكاء الاصطناعي سيجبر الدول على إعادة النظر في نطاق الشخصية القانونية من حيث الموضوع كي تشمل الكائن الثالث الجديد في المجتمع¹⁵.

وننوه في هذا الشأن أن التوسع في المفاهيم القانونية التقليدية ليس بالأمر الجديد، ففكرة الشخصية المعنوية التي أصبحت اليوم نظرية معترف بها قانوناً، قد أثارت فيما سبق جدلاً فقهيًا لم تثره أي نظرية أخرى في القانون، والنهج مماثل فيما يتعلق بالروبوتات الذكية، فحسب توصية البرلمان بمنح الشخصية الالكترونية للروبوتات المستقلين الأكثر تطوراً، وهذا ما سوف ينعكس إيجاباً على نظام المساءلة وحتى التقاضي.

ويرى جانب من الفقهاء أن التعبير الأكثر دقة لهذه الشخصية هو الشخصية الافتراضية بدلاً من الشخصية الالكترونية، معتبرين أن هذه الأخيرة ستحظى بقبول أكبر إذا تم تقييم الروبوتات من منظور البرمجيات أو الأنظمة البرمجية¹⁶، لكن إذا نظرنا إليها انطلاقاً من هيكلها المادي والمهام التي تقوم بها والسرعة التي تتميز بها والاتفاق الذي تتميز به وتفوقها على البشر في عدة نقاط فالتسمية الأدق هي الشخصية الافتراضية¹⁷.

هذا، ولا بد من التأكيد على أن الشخصية الافتراضية تمثل افتراضاً قانونياً فرضها الواقع العملي من منطلق أن الشخصية الالكترونية ذات طابع تقني وليس قانوني، ولا سيما أن صفة الشخصية الالكترونية تمنح تلقائياً لكل شخص يتعامل مع البيئة الالكترونية.

والخلاصة القول أن الغرض من منح الشخصية القانونية للكيان الافتراضي يكمن في تحديد المسؤول عن الأضرار التي قد تنتج عن الروبوت الذكي، فمنحه حقوقاً يعزز حمايته من أي تعدي، وفي المقابل، فإن إلزامه بالمسؤوليات الناجمة عن أفعاله يوفر الحماية للأشخاص الآخرين.

وننوه في هذا المقام أن المشرع الجزائري لم يتطرق بموجب القانون رقم 05/18 المتعلق بالتجارة الالكترونية¹⁸ إلى فكرة الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

الفرع الثاني: شروط منح الروبوت الذكي الشخصية القانونية:

حاول الفقه وضع شروط لمنح الشخصية الافتراضية للروبوت الذكي، غير أنه يجب التنويه إلى أن هذه الشروط قد تتطور بعد أعوام بتطور التقنيات المطبقة في هذا العالم الجديد -عالم الروبوت-.

وتتمثل هذه الشروط في استقلالية الروبوت، إضافة إلى قدرته على التفكير أو ما يسمى بالذكاء وسوف نستعرض هذه الشروط على النحو الآتي:

1- استقلالية الروبوت:

يُعرف استقلال الروبوت بقدرته على صنع القرار وتنفيذه دون تأثير أو سيطرة خارجية. كما عرفت أيضا على أنها: "الوعي الذاتي الذي يؤدي إلى الإرادة الحرة والقدرة على التفاعل بذكاء في بيئة التشغيل، إضافة إلى القدرة على التقدم"¹⁹.

هذا، وتتأثر استقلالية الروبوت بمدى تعقيد التفاعلات التي يتمكن من إجرائها ضمن البيئة المحيطة، وهي نتاج البرمجيات والخوارزميات المتقدمة التي يستخدمها، وبالتالي كلما زادت استقلاليته، قل اعتباره جهازًا بسيطاً يخضع لسيطرة الآخرين كالمصنّعين أو المصممين أو المشغلين²⁰.

إضافة إلى ذلك فإن استقلالية الروبوت تعني قدرتها على اتخاذ قرارات باستمرار وبشكل تلقائي دون الحاجة إلى تدخل مباشر من الإنسان بناء على تعليمات مبرمجة مسبقاً، بحيث يسمح الذكاء الاصطناعي بالتعلم التلقائي من نفسه واتخاذ القرارات بشكل مستقل، وبالتالي يمكن منحه الشخصية الافتراضية.

2- القدرة على التفكير أو الذكاء:

تشير هذه الخاصية إلى تمتع الروبوت بالذكاء الذي يمكنه من الاستجابة للتفاعلات مع الأطراف الأخرى²¹. وتنشأ هذه القدرة من خلال التدريب والتعلم الآلي، حيث يكتسب الروبوت القدرة على تعلم الأنماط والتفاعل معها بناءً على البيانات المتاحة دون الحاجة إلى تدخل بشري..

هذا، وقد أكدت توصية البرلمان الأوروبي على استخدام مصطلح "الروبوتات الذكية" للتفريق بينها وبين الروبوتات التقليدية، مؤكدة على أن الذكاء وقدرة التفكير تعد من الخصائص الأساسية لهذه الفئة من الروبوتات.

3- الكيان المادي للروبوت:

يعبر الكيان المادي للروبوت عن استقلاليته المادية، بمعنى أن يكون للروبوت وجود مادي فعلي وليس مجرد برنامج إلكتروني.²²

فالروبوت يتألف من مكونات أساسية تشكل جسمه المادي، والتي تتضمن الجذع، الأطراف، أجهزة الاستشعار، العقل الإلكتروني أو الكمبيوتر، وحدات التشغيل الطرفية، ووحدات التحكم والقيادة. يهدف وجود هذا الكيان المادي إلى تمكين الروبوت من التفاعل بفعالية مع العالم الخارجي، على الرغم من وجود بعض الخلافات الفقهية حول هذا الشرط.²³

المبحث الثاني: النتائج المترتبة عن الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت

إن الهدف من الاعتراف للروبوت الذكي بالشخصية الافتراضية يكمن في اكتسابه العديد من الحقوق، تتجلى أولها في الحقوق التي تصب لتحديد هوية الروبوت ومعرفة مالكه ومستخدمه في حالة تسببه في ضرر أو جريمة للغير وهي حقوق ضرورية بغض النظر عن الاعتراف للروبوت بالشخصية الافتراضية من عدمه (المطلب الأول)، بينما أن النوع الثاني من الحقوق يصبو لحماية الروبوت (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الحقوق الأساسية للروبوت الذكي بمجرد التصنيع:

باعتبار أن توصية البرلمان الأوروبي المتعلقة بقواعد القانون المدني للروبوت أكدت على ضرورة إرساء جملة من قواعد والضوابط للشخصية القانونية للروبوت، ومن قبيل ذلك تمكين كل روبوت ذكي بمجرد التصنيع ما يلي:

الفرع الأول: الحق في اكتساب الشخصية:

كما سبق بيانه أن الفقهاء اختلفوا في منح الشخصية القانونية للروبوت الذكي، إلا أنه بعد توصية البرلمان الأوروبي بمنح الروبوت الذكي الشخصية الالكترونية وإنشاء وضع قانوني محدد للروبوتات على المدى الطويل لأن الغرض من منح الشخصية الالكترونية ليس تمتع بالحقوق الكاملة للروبوت، بل التوصل إلى تحديد الشخص المسؤول عن حدوث الضرر²⁴.

والجدير بالذكر أنه من ضمن حقوق الروبوت أيضا الحق في احترام الذات الالكترونية، بعدم الاعتداء على قاعدة بيانات أو ذاكرة تخزينية²⁵.

الفرع الثاني: حق الروبوت الذكي في الاسم والجنسية والموطن:

منح الروبوت شخصية قانونية افتراضية يتطلب تسجيله في دفتر خاص بأسمائهم، لأن تشغيل الروبوت دون تسجيل يعد مخاطرة قانونية نظراً للآثار القانونية التي تنشأ مع بداية نشاطه. هذا، ويجب أن يتضمن التسجيل اسم الروبوت ورقمه التعريفي وتاريخ بدء عمله²⁶. فالاسم الذي يُعطى للروبوت يخضع للأنظمة القانونية المتعلقة بالأسماء في القانون المدني، حيث يُعتبر الاسم حقاً غير مالي ولا يمكن التصرف فيه²⁷.

وتبرز أهمية منح الاسم للروبوت في قدرته على التفريق بين الروبوتات المختلفة، مثلما هو الحال في الروبوت صوفيا الذي طورته شركة Hanson Robotics والذي شارك في مؤتمرات وأصبح شخصية معروفة في الإعلام وألقى خطاباً في الأمم المتحدة.

هذا، ويتميز صوفيا بمحاكاته للانفعالات البشرية مثل الفرح والغضب ويمكنه التعرف على الوجوه وإجراء المحادثات. أما الروبوت كوري الذي طورته شركة Mayfield Robotics، فيتميز بإدراكه لمحيطه والتعرف على الأشخاص والتفاعل معهم، ويُستخدم بشكل أساسي في مراقبة الأطفال وتسليتهم²⁸.

كما أثار منح الروبوت صوفيا الجنسية السعودية جدلاً واسعاً حول التشابه بين الروبوتات والأشخاص الطبيعيين والاعتباريين والآثار القانونية المترتبة على هذا الاعتراف. منح الروبوت جنسية معينة يساعد في تحديد القوانين التي سيخضع لها، وعادةً ما تكون القوانين الخاصة بالروبوتات في البلد الذي يحمل جنسيته، إلا إذا كانت هناك نصوص تستلزم تطبيق قانون آخر²⁹.

أما فيما يتعلق بالمواطن، فإن المواطن العادي للروبوت يكون في مكان وجوده أو المقر الدائم للشخص الذي يشغله، وبالنسبة للأعمال التي يقوم بها الروبوت، يمكن تحديد موطن خاص لها إذا كانت تجري في مكان منفصل عن مشغلها.

لا بد من أن نشير إلى أنه يتوجب تضمين الروبوت علبة سوداء تتضمن كافة المعلومات المتعلقة بالروبوت من تصنيع وتركيب وبيان طرق الاستخدام ومخاطر الاستعمال وغيرها من البيانات المتعلقة بالروبوت³⁰.

الفرع الثالث: شهادة تأمين الروبوت

يتجلى الهدف من شهادة تأمين الروبوت تغطية المسؤولية في مجال الخوارزميات، إذ يتوجب على القائم بتصنيع الروبوت أن يؤمن على مسؤوليته من جراء المخاطر التي قد ترتبط بالتصنيع، لأن تعامل البشرية مع الروبوتات سوف ينجم عنه مخاطر يمكن تغطيتها عن طريق التأمين³¹.

وعليه، فالتأمين يعد أحد الحلول المبتكرة لمواجهة المسؤولية المدنية للروبوتات عن الأضرار التي تلحقها بالغير، كما يتوجب أن يؤخذ التأمين بعين الاعتبار جميع المسؤوليات المحتملة³².

أما فيما يخص إجراءات التأمين فهي متروكة للتنظيم التشريعي في الدول التي تتبنى النظم الذكية، إذا يتوجب تبيان هل هو تأمين على الأشخاص أو على الأشياء، كما أقر البرلمان الأوروبي وأوصى بضرورة تبني ما يسمى بصندوق التأمين لمعالجة الأضرار التي يمكن أن تقع نتيجة النشاط القانوني للروبوت للتعويض عن الأضرار الناجمة عن الآلة³³.

والجدير بالإشارة في هذا الشأن أن جانب من الفقه يرى أن الجهة الملزمة بإبرام وثيقة التأمين هي الشركة المصنعة للروبوتات، لكونها قادرة على تغطية كافة التكاليف وهي الفاعل المحوري في صناعتها، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أن اختيار تلك الشركة يبدو أكثر ملائمة ويتفق مع ما اقترحه تقرير البرلمان الأوروبي³⁴.

وبناء على ذلك فإذا كانت الشركة المصنعة هي المسؤولية وليس الموارد المالية لتعويض الضحايا، فإن شركة التأمين تحل محلها في القيام بسداد كافة التعويضات المستحقة، بينما يرى جانب آخر من الفقه أن وثيقة التأمين يجب أن تقدم من جانب منتجي أو مالكي الروبوتات والتي تغطي كافة الأضرار المحتملة التي تسببها الروبوتات الخاصة بهم.

وعلى الرغم من صعوبة هذه المهمة على شركات التأمين والتي يتعين عليها البدء في تنفيذها، إلا أنه يشترط لنجاح فكرة التأمين ضرورة العمل على تسجيل الروبوتات قبل البدء في التأمين عليها، فالتسجيل والتأمين أمران هامين ومتلازمين ولا غنى لأي منهما على الآخر، بحيث لا يتم تسجيل الروبوت إلا كان طلب التسجيل أو الترخيص مرفق بوثيقة تأمين صادرة عن إحدى الجهات العاملة في قطاع التأمين وسارية المفعول تغطي مسؤوليته المدنية عن الأضرار التي يتسبب في إلحاقها بالغير بأفعاله الخاطئة أو ممتلكاته³⁵.

المطلب الأول: الحقوق المتصلة بشخصية الروبوت

رغم اعتراف البرلمان الأوروبي بالشخصية القانونية للروبوت، إلا أنه لم يحدد الحقوق المتصلة بهذه الشخصية القانونية، وعليه سنحاول إبراز هذه الحقوق على النحو الآتي.

الفرع الأول: الحق في الذمة المالية

من منطلق الاعتراف للروبوت بالوجود القانوني له عن طريق تمكينه من شخصية تتماشى وطبيعته، أي -الشخصية الافتراضية- فإنه سوف يترتب على ذلك تمتع الروبوت بذمة مالية. الذمة المالية تعني مجموع الأصول والالتزامات المالية، سواء الحالية أو المستقبلية، لأي شخص سواء كان طبيعيًا أو اعتباريًا. وبما أن أي تكوين للحقوق المالية يتطلب وجود ذمة مالية، فمن الضروري أن يمتلك كل كيان يُعترف به قانونيًا ذمته المالية الخاصة. هذا ما يدعمه الفقه القانوني، خاصة عندما يتعلق الأمر بالروبوتات التي تتمتع بدرجة من الاستقلالية عن مشغليها وتتدخل في علاقات تجارية. الفصل بين ذمة الروبوت المالية وذمة المالك أو المشغل ضروري لتجنب مشاكل قانونية قد تنشأ في حال عدم وجود ذمة مستقلة للروبوت³⁶.

الفرع الثاني: الحق في التعبير

في عصر الروبوتات صار الحديث عن الصحافة الذكية، ومن ثم إذا كان الروبوت يمارس الحق في التعبير وفق أصول البرمجة، فإنه من الضروري صيانة هذا الحق. وضمان عدم الاعتداء عليه، من منطلق أن للروبوت الحق في التعبير وفي الخصوصية، وهي حقوق أعطتها الدول الرائدة في مجال النظم الذكية أهمية كبيرة، وصار الاعتداء على حق الروبوت في التعبير واحد من القضايا التي تتظر فيها المحاكم. ومن أمثلته تمسك شركة أمازون بهذا الحق معترضة على مذكرة تطالبها بتسليم ملف صوتي من إحدى أجهزة إيكو على أساس حماية التعبير للذكاء الاصطناعي للآلة أليسكا³⁷.

وتعود وقائع القضية على جريمة قد وقعت في أركناس عام 2015، أين طلبت الشرطة الأمريكية من شركة أمازون تفحص السجلات الصوتية من جهاز أليسكا المساعد الرقمي المدمج في الجهاز، أين تم مطالبة الشركة بتزويدها بالتسجيلات الصوتية التي تغطي فترة 24 ساعة يومي 21 و 22 نوفمبر 2015. ناهيك عن معلومات حول الحساب وصاحب الحساب، أين استجابت الشركة للمطلبين الأخيرين؛ أي منح معلومات حول الحساب وصاحب الحساب، ورفضت منح التسجيل بحجة حماية الحق في التعبير الإلكتروني تبعاً للحق في التعبير المخول للإنسان المكفول بموجب الدستور الأمريكي³⁸.

الفرع الثالث: الحق في العمل

باعتبار أن الروبوت دخل إلى بيئة العمل وأصبح يقوم بالعمل الشاق، والأعمال التي قد لا يتقنها العامل التقليدي، فإنه من الضروري إقرار حق الروبوت في العمل كدعامة له وتعزيز لمكانته في سوق العمل وحماية لحقوقه الاجتماعية³⁹.

وفي الأخير نشير إلى أن تقنية الذكاء الاصطناعي قد تساهم في التعاقد، غير أن هذه المسألة افتراضية كما هو الحال بشأن تمتعها بالشخصية القانونية، حيث يمكن لهذه التقنية إبرام العقود، عن طريق النيابة وذلك باعتبار أن الآلة الذكية أو النظام الذكي الاصطناعي المستخدم في إبرام العقد هنا سيكون بمثابة وكيل ذكي عن المصمم أو المالك.

كما أن إدراج هذه التقنية في مجال عقود الإذعان سيكون له صدى فعلي واسع في المستقبل ، لأن هذه العقود بما تتضمنه من شروط أصبحت في ازدياد في الكثير من المجالات فلم تعد قاصرة على عقود الاستهلاك بل امتدت الى بعض العقود كالتأمين وعقود التوريد وعقود العمل⁴⁰.

فضلا عن ذلك يمكن لتقنية الذكاء الاصطناعي إجراء المفاوضات العقدية، وذلك في الحالة التي تصمم على برامج تفاوض معينة تصمم خصيصا لإجراء المفاوضات العقدية بشأن مجال معين من المجالات العقدية، حيث يتم تصميم الآلية الذكية على إجراء المفاوضات على أساس بروتوكول التفاوض المحدد مسبقا، كما يحدد البروتوكول إمكانية تطبيق موضوع التفاوض على سبيل المثال العروض والصفقات⁴¹.

الخاتمة:

من خلال هذا الموضوع يتضح أن الذكاء الاصطناعي عبارة عن تحد جديد يواجه القانون، فهو موضوع في مهده وبشكل بيئة خصبة للاجتهاد القانوني، ولهذا فإذا كانت الحاجة ماسة لتبني الشخصية القانونية-أي الشخصية الافتراضية للروبوت- في التشريعات المقارنة ولا لاسيما مع انتشار الروبوت، فإنه حتى في ظل التشريع الجزائري إن حركة التشريع سوف تتماشى اضطراريًا مع ظاهرة الروبوتات خاصة في ظل تأثير التكنولوجيا الحديثة على القانون في شتى مجالات الحياة.

-النتائج

- التقدم التكنولوجي المعاصر أسهم في تطوير شخصية قانونية افتراضية للروبوت، كما اقترح البرلمان الأوروبي في توصياته المتعلقة بقوانين الروبوت.

-أن الهدف من منح الروبوتات شخصية قانونية ليس إعطائها حقوق الإنسان كاملة، بل تحديد المسؤوليات والأطراف المسؤولة عن الأضرار المحتملة. الاعتراف بحقوق الروبوت يعمل على حمايته من التعديات، وكذلك تحمله للمسؤوليات يعزز من حماية الأشخاص الآخرين من تصرفاته.

- أن الاعتراف بالشخصية الافتراضية للروبوت يترتب عليه تمتع هذه الأخيرة بمجموعة من الحقوق سواء كانت حقوق تصبو لتحديد هوية الروبوت ومالكه، أو تصبو إلى حماية الروبوت.

المقترحات:

- من الضروري تبيان المركز القانوني للروبوت، لا سيما للدول التي عرفت انتشار واسعاً لتطبيق النظم الذكية مع تقييد الشخصية فكرة منح الشخصية القانونية للروبوت بضوابط قانونية كالزامية التأمين والتسجيل.
- أن تلعب شركات التأمين دورها الايجابي في إنجاح وفعالية تطبيق النظم الذكية، من خلال كل ملاك ومستخدمي الروبوت بالتأمين لضمان المخاطر الناجمة عن استغلالها.
- العمل على تطوير الأطر القانونية لتكون متوازنة مع التقدم التكنولوجي ولضمان الوقاية من مخاطر ذكاء الاصطناعي .
- ضرورة إجراء الدراسات القانونية وعقد الملتقيات لمناقشة فكرة الاعتراف بالشخصية للروبوت وبيان تأثيرها على مستقبل المنظومة التشريعية، للحد من مخاطرها لا سيما أن هذا الاعتراف سيؤدي لا محالة إلى إيجاد مجتمع آخر غير بشري له حقوق وعليه واجبات.

الهوامش:

¹ يقصد بالذكاء الاصطناعي "قدرة النظام على تفسير البيانات الخارجية بشكل صحيح والتعلم من هذه البيانات واستخدام تلك المعرفة لتحقيق أهداف ومهام محددة من خلال التكيف المرن"، نقلاً عن زهرة محمد عمر الجابري، إسماعيل العيساوي، الذكاء الاصطناعي ودوره في مشروع الجينوم البشري الاماراتي دراسة في ضوء الفقه الإسلامي، مجلة الصراط، كلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر 1، المجلد 22، العدد 01، 2020، ص 209.

² تنص المادة 25 الفقرة الأولى من الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، القانون المدني الجزائري، الجريدة الرسمية، العدد 78، الصادرة في 23 سبتمبر 1975، المعدل والمتمم. على أنه: "تبدأ شخصية الإنسان بولادته حياً وتنتهي بموته".

³ يقصد بروبوت الذكاء الاصطناعي: "عبارة عن آلة مبرمجة إلكترونيا وفقاً لتقنية الذكاء الاصطناعي لها القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في البيئات والظروف المختلفة" نقلاً عن ، ص 742. كما عرفت على أنها: "الآلات مبرمجة وأجهزة قادرة على التحرك بطريقة مرنة استجابة لأوامر بشرية، للقيام بوظائف متنوعة ". نقلاً عن

Fredrik Schodt , inside the robot kingdom, japan , mechatronics , and the coming robotopia , kodansha international Ltd, New York , 1988, p 37-39.

⁴⁴ نساخ فطيمة: الشخصية القانونية للكائن الجديد" الشخص الافتراضي والروبوت"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد 5، العدد 01، 2020، ص 216.

⁵ سهام دريال: الذكاء الاصطناعي، المجموعة العلمية للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2022، ص 32.

⁶ كزار حبيب جهول، حسام عبيس عودة: المرجع السابق، ص 743.

- ⁷ معمر بن طاية، قادة شهيدة: أضرار الروبوتات وتقنيات الذكاء الاصطناعي: تحد جديد لقانون المسؤولية المدنية الحالي 6 لمحات في بعض مستحدثات القانون المدني الحالي-مداخلة في الملتقى الدولي حول الذكاء الاصطناعي : تحد جديد للقانون يومي 27 و 28 نوفمبر 2018، حويات جامعة الجزائر 1، العدد 07، ص 135.
- ⁸ المرجع نفسه، ص 136
- ⁹ محمد عرفان الخطيب: المسؤولية المدنية والذكاء الاصطناعي... إمكانية المساءلة، دراسة تحليلية معمقة لقواعد المسؤولية المدنية في القانون الفرنسي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة 08، العدد 29، مارس 2020، ص 122.
- ¹⁰ سهام دربال: إشكالية الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت الذكي، مجلة الاجتهاد القضائي، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خضير بسكرة، المجلد 14، عدد 29، مارس 2022، ص 457.
- ¹¹ نساخ فطيمة: المرجع السابق، ص 220
- ¹² سهام دربال: الذكاء الاصطناعي، المرجع السابق، ص ص 33، 34.
- ¹³ نساخ فطيمة: المرجع السابق، ص 221.
- ¹⁴ كريستيان يوسف، المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2022، ص 56
- ¹⁵ مجدوب نوال: إشكالات المسؤولية القانونية عن تطبيقات نظم الذكاء الاصطناعي، المجموعة العلمية للطباعة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2022، ص 71.
- ¹⁶ سعيدة بوشارب، هشام كلو: المركز القانوني للروبوت على ضوء قواعد المسؤولية المدنية، مجلة الاجتهاد القضائي، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خضير بسكرة، المجلد 14، عدد 29، مارس 2022، ص 500.
- ¹⁷ مجدوب نوال: المرجع السابق، ص 73.
- ¹⁸ القانون رقم 05/18 المؤرخ في 10 ماي 2018، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة في 16 ماي 2018.
- ¹⁹ عمرو طه بدوي محمد: النظام القانوني للروبوتات الذكية المزودة بتقنية الذكاء الاصطناعي "الإمارات العربية المتحدة كنموذج"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، تصدر عن كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات جمهورية مصر العربية، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2021، ص 32.
- ²⁰ المرجع نفسه، ص 32.
- ²¹ تهامي حامد أبو طالب: الروبوت من منظور القانون المدني المصري، الشخصية والمسؤولية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الأزهر، القاهرة، عدد 37، أبريل 2022، ص 166.
- ²² تهامي حامد أبو طالب: المرجع السابق، ص 166.
- ²³ عمرو طه بدوي محمد: المرجع السابق، ص 30.

- ²⁴ عبد الرزاق وهبة سيد أحمد محمد: المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي-دراسة تحليلية- مجلة جيل الأبحاث القانونية، تصدر عن مركز جيل للبحث العلمي، العام الخامس، عدد 43، أكتوبر 2020، ص 19.
- ²⁵ مجدوب نوال: المرجع السابق، ص 75.
- ²⁶ تهاامي حامد أبو طالب: المرجع السابق، ص ص 168، 169.
- ²⁷ تهاامي حامد أبو حامد طالب: المرجع السابق، ص 154.
- ²⁸ المرجع نفسه، ص 154.
- ²⁹ تهاامي حامد أبو حامد طالب: المرجع السابق، ص 169.
- ³⁰ مجدوب نوال: المرجع السابق، ص 75.
- ³¹ مجدوب نوال: المرجع السابق، ص 76.
- ³² عمرو طه بدوي محمد: المرجع السابق، ص 97.
- ³³ محمود سلامة عبد المنعم الشريف: المسؤولية الجنائية للإنسان الآلة- دراسة تأصيلية مقارنة- مجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، العدد الثالث، أوت 2020، ص 05.
- ³⁴ عمرو طه بدوي محمد: المرجع السابق، ص 98.
- ³⁵ المرجع نفسه، ص ص 98، 99.
- ³⁶ تهاامي حامد أبو طالب: المرجع السابق، ص ص 174، 175.
- ³⁷ أليكسا عبارة عن مساعد ذكي يستخدم الذكاء الاصطناعي وطورته شركة أمازون، وهو قادر على التفاعل الصوتي وتشغيل الموسيقى وإعداد قوائم المهام وإعداد التنبيهات وتقديم معلومات عن الطقس وحركة المرور، كما يمكن الأليكسا التحكم في العديد من الأجهزة الذكية التي تستخدم كنظام أتمتة منزلي ويمكن للمستخدمين توسيع قدرات أليكسا عن طريق التثبيت. نقلا عن مجدوب نوال: المرجع السابق، ص 39 وص 77.
- ³⁸ محمد عرفان الخطيب: المركز القانوني للإنسان الآلة، الشخصية والمسؤولية، دراسة تأصيلية مقارنة- قراءة في القواعد الأوروبية للقانون المدني للإنسان الآلة لعام 2017، مجلة القانون العالمية، كلية القانون الكويتية العالمية، العدد 04، 2018، ص 114.
- ³⁹ مجدوب نوال: المرجع السابق، ص 76.
- ⁴⁰ أحمد على حسن عثمان: انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون المدني 'دراسة مقارنة'، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد 76، يونيو 2021، ص 1575.
- ⁴¹ أحمد كمال أحمد: الطبيعة القانونية للوكيل الذكي على شبكة الإنترنت، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2017، ص 119.